

بيان المناصرة المشترك

ضمان الحق في محاكمة عادلة وسريعة للصحفي المعتقل أحمد ماهر في عدن - اليمن

التاريخ: ٠٦ أغسطس ٢٠٢٣

نحن، منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان في اليمن وحمايتها، والموقعة أدناه، نصدر بيان المناصرة المشترك هذا في الذكرى السنوية الأولى لاحتجاز الصحفي أحمد ماهر للتعبير عن قلقنا الشديد بشأن نظام العدالة المطول الذي يتعرض له.

وندعو الجهات المعنية إلى احترام حق أحمد ماهر في محاكمة عادلة وسريعة، وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ووضع حد لنمط التأجيلات التي اتسمت بها محاكمته حتى الآن. أحمد ماهر، صحفي يكتب عن التطورات الوطنية مع التركيز على جنوب اليمن، اعتُقل في ظروف مقلقة في ٦ أغسطس/ آب ٢٠٢٢، ويُحاكم حاليًا في محكمة عدن الجزائية المتخصصة. يبدو أن محاكمة ماهر كانت مدفوعة بالسياسة، والتحقيق معه كان مليئًا بالمخالفات والانتهاكات الواضحة للقانون الدولي واليمني.

إن استمرار احتجازه وسوء معاملته، إلى جانب تأجيل المحاكمات المتكرر، يثير أسئلة مهمة حول وصوله إلى العدالة والإجراءات القانونية الواجبة.

بصفتنا ائتلافًا ملتزمًا بالدفاع عن العدالة والمساءلة في اليمن، فإننا نتمسك بشدة بالمبدأ القائل بأن لكل فرد، بغض النظر عن مهنته، الحق في محاكمة عادلة وسريعة.

نقدم هذه التوصيات التالية لمعالجة هذه المسألة العاجلة:

إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

- إجراء تحقيق شامل في الآثار المترتبة على النتائج المتعلقة بقضية أحمد ماهر بالنظر إلى القانون الدولي.
- تحديد مسار العمل المناسب للمساءلة والتعويض إذا تم تأكيد أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

إلى وكالات الأمم المتحدة العاملة في عدن:

- إعطاء الأولوية لاحترام القانون اليمني والقانون الدولي فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة ومعاملة المعتقلين في جميع المناقشات مع سلطات عدن فيما يتعلق بالمحاكمة والأمن.
- مناصرة حق أحمد ماهر في محاكمة عادلة تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إلى مجلس القضاء الأعلى:

- احترام حق أحمد ماهر في محاكمة عادلة وسريعة من خلال وضع حد فوري لنمط التأجيلات التي اتسمت بها محاكمته حتى الآن.
- ضمان سير جميع الإجراءات القانونية بشفافية ووفقاً للمعايير القانونية الدولية.
- إلى إدارة سجن بير أحمد:
- إحالة أحمد ماهر إلى المحكمة لجلسات المحاكمة المقررة على وجه السرعة والتزاماً بحقه في محاكمة سريعة.
- توفير العلاج الطبي المناسب لأحمد ماهر لأي إصابات لحقت به أثناء احتجازه.

إلى سلطات عدن التنفيذية:

- إجراء تحقيق شامل وشفاف في ملابسات اعتقال أحمد ماهر واحتجازه، بناءً على طلب الرئيس رشاد العليمي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة أي من مسؤولي قطاع العدالة الذين يتبين أنهم تصرفوا بشكل غير لائق أو غير قانوني أثناء تحقيق أحمد ماهر أو اعتقاله أو استجوابه أو احتجازه.
- توضيح الطبيعة الدقيقة للتهم الجنائية الموجهة لأحمد ماهر علناً، مع ضمان الشفافية والإجراءات القانونية الواجبة.

باعتبار اليمن دولة طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يجب إجراء مراجعة شاملة لجميع الممارسات والبروتوكولات والإجراءات وأساليب الاستجواب والاحتجاز لمنع حالات التعذيب، بما يتوافق مع المادة 11 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

نحث السلطات المعنية على ضمان حق أحمد ماهر على الفور في محاكمة عادلة وسريعة. يقف تحالفنا موحدًا في التزامنا بدعم حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة لجميع الأفراد في اليمن.

كجزء من هذا الالتزام، نعيد تأكيد التزامنا بحماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام وحماية حرية الصحافة. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لا ينبغي إخضاع الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام للمراقبة أو الاستهداف لمجرد قيامهم بعملهم الأساسي.

ندين البيئة غير المقبولة والمحفوفة بالمخاطر التي يعمل فيها الصحفيون والإعلاميون في اليمن، ويخاطرون بسلامتهم وأرواحهم لإعلام الجمهور.

بالنظر إلى هذه التحديات، نكرر دعوتنا للإفراج عن جميع الصحفيين المحتجزين واتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لمناخ الإفلات من العقاب السائد.

معًا، دعونا نواصل جهودنا الحثيثة للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة في اليمن، والدعوة إلى بيئة عادلة وأمنة حيث يمكن للصحفيين القيام بعملهم الحيوي دون خوف أو عرقلة.

الموقعون:

١. ميثاق العدالة لليمن
٢. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
٣. مرصد الحريات الإعلامية في اليمن
٤. مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
٥. سام للحقوق والحريات
٦. منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان
٧. رابطة أمهات المختطفين
٨. مؤسسة أكون للحقوق والحريات
٩. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
١٠. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
١١. مؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية
١٢. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (تحالف رصد)
١٣. مؤسسة ميديا ساك للإعلام والتنمية
١٤. القرية الإعلامية للتنمية والمعلومات
١٥. مركز مرايا الإعلام للتنمية
١٦. مؤسسة قرار للإعلام والتنمية المستدامة
١٧. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية (AWSF)
١٨. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
١٩. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)
٢٠. منظمة مساعلة لحقوق الإنسان
٢١. مؤسسة يني يمن الإعلامية - تركيا
٢٢. منظمة مساواة للحقوق والحريات
٢٣. شبكة صحفي مراقب
٢٤. مؤسسة وجوه للإعلام والتنمية
٢٥. منظمة سواسية لحقوق الإنسان
٢٦. مؤسسة إنقاذ للتنمية
٢٧. شبكة صحفيي البيانات في اليمن